



بغداد مركزاً للدولة والسلطة – تحليل جغرافي بشري

م.م حيدر سرحان ذياب حسين
مديرية تربية واسط / قسم تربية الصويرة
rffr1033@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة التحليل الجغرافي البشري للعاصمة بغداد، بوصفها مركزاً للدولة والسلطة في العراق. وقد تم اختيار الموضوع نظراً لأهمية العاصمة في صياغة الهوية السياسية للدولة، ودورها المحوري في اتخاذ القرار، وإدارة شؤون البلاد، فضلاً عن كونها تشكل نقطة التقاء لمؤسسات الحكم، والسلطة الإدارية، والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. انطلقت الدراسة من فرضية أن تمركز مؤسسات الدولة في بغداد هو نتاج لتراكمات تاريخية وجغرافية، وليس مجرد خيار إداري معاصر وقد سعت الدراسة لتحليل هذا التمركز وآثاره، بالاعتماد على منهج جغرافي تحليلي، يستند إلى أدوات وصفية وكمية، شملت تحليل التوزيع السكاني، التنظيم الحضري، التمركز السياسي، مؤشرات التنمية البشرية، والخرائط الحضرية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها أن التمركز في بغداد يمثل عامل جذب ديموغرافي وسياسي، لكنه في الوقت ذاته يولد ضغطاً كبيراً على المدينة، ويؤدي إلى تدهور في الخدمات والبنية التحتية، ويضعف الكفاءة الإدارية. كما أظهرت الدراسة أن استمرار هذا التمركز دون إصلاح إداري وتوزيع تنموي عادل سيزيد من الفجوة بين العاصمة وباقي المحافظات. وقد توصلت الدراسة إلى توصيات أبرزها: ضرورة إعادة توزيع الصلاحيات بين المركز والمحافظات، تحديث المخطط الهيكلي للمدينة، تفعيل قوانين اللامركزية، دعم المحافظات بموارد وخطط متوازنة، وتشجيع التفكير في مشاريع طويلة الأمد مثل إنشاء مدينة إدارية، مع تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار الحضري. تمتاز هذه الدراسة بدمجها بين البعد التاريخي والسياسي والجغرافي، في محاولة لفهم تراكمي شامل لوظيفة العاصمة ودورها في الدولة العراقية. كما تسهم الدراسة في ملء فراغ بحثي يعاني منه حقل الجغرافيا السياسية الحضرية في العراق، وتُعد مرجعاً أولياً للباحثين في ميادين الجغرافيا، التخطيط، والعلوم السياسية.

الكلمات المفتاحية: بغداد، الدولة، السلطة، تحليل جغرافي، بشري.

Baghdad as a Center of State and Power – A Human Geographic Analysis

A.L. Haider Sarhan Dhiab Hussein

Wasit Education Directorate / Al-Suwaira Education Department

Abstract

This study examines the human geographic analysis of the capital city Baghdad, considering it as the center of state and authority in Iraq. The topic was chosen due to the capital's significance in shaping the political identity of the state, its pivotal role in decision-making, and in managing national affairs, as well as being a convergence point for governance institutions, administrative authority, and socio-economic and cultural interactions. The study is based on the hypothesis that the concentration of state institutions in Baghdad is the result of historical and geographic accumulations, rather than merely a contemporary administrative choice. The study aimed to analyze this concentration and its effects using an analytical geographic approach, relying on descriptive and quantitative tools, including the analysis of population distribution, urban organization, political centralization, human development indicators, and urban maps. The study reached several findings, the most prominent of which are that the centralization in Baghdad represents a demographic and political attraction factor, but at the same



time generates significant pressure on the city, leading to deterioration in services and infrastructure, and weakening administrative efficiency. The study also showed that the continuation of this concentration without administrative reform and equitable developmental distribution will widen the gap between the capital and other governorates. The study provided recommendations including: the need to redistribute powers between the central government and governorates, updating the city's master plan, enforcing decentralization laws, supporting governorates with balanced resources and plans, and encouraging long-term projects such as establishing an administrative city, while enhancing community participation in urban decision-making. This study is distinguished by integrating historical, political, and geographic dimensions to provide a comprehensive understanding of the capital's function and role in the Iraqi state. It also contributes to filling a research gap in the field of urban political geography in Iraq and serves as a primary reference for researchers in geography, planning, and political science.

Keywords: Baghdad, State, Authority, Geographic Analysis, Human Geography.

المقدمة

تحتل العاصمة بغداد موقعا محوريا في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، سواء من حيث تمركز مؤسسات الحكم أو من حيث تأثيرها في البنية السكانية والاجتماعية للدولة. فهي ليست فقط مركزا جغرافيا وإنما مركز تاريخي وإداري وسياسي يمارس تأثيره على كامل الإقليم العراقي منذ تأسيسها في العصر العباسي. إن تمركز السلطة في بغداد لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تفاعل جملة من العوامل الجغرافية والبشرية والتاريخية، مما منحها دورا مركزيا في إدارة شؤون البلاد، وكرّس فيها مظاهر المركزية السياسية والاقتصادية على حساب بقية المحافظات العراقية (1)

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لفهم آليات التمركز في بغداد بوصفها عاصمة تمارس أدوارا متعددة في الدولة، تجمع بين الوظيفة السياسية والرمزية، إضافة إلى كونها مركزا لجذب السكان والخدمات والقرار. إن فهم هذه العلاقة بين الجغرافيا والسلطة يسمح بتحليل أعمق لإشكاليات التنمية، والتفاوت في توزيع الموارد، والفروقات الإدارية بين العاصمة وبقية مناطق العراق (2)

أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تدمج بين التحليل الجغرافي البشري والتحليل السياسي، ضمن إطار يهدف إلى توضيح كيف ساهم الموقع والتاريخ والوظيفة الإدارية لبغداد في تكريسها مركزا للسلطة. فهي تقدم قراءة نقدية للواقع الحضري للعاصمة، وتبرز أوجه التفاوت التنموي بين المركز والأطراف، إضافة إلى تشخيص التحديات التي تواجهها المدينة في ظل زيادة عدد السكان والضغوط الخدمية والإدارية. إن اختيار بغداد كموضوع للدراسة لا يهدف فقط إلى تتبع مسارها التاريخي أو تحليل موقعها الجغرافي، بل يتعدى ذلك إلى تحليل دورها الدينامي في صياغة ملامح الدولة العراقية بوصفها تمثل المركز الذي تصب فيه كافة المسارات السياسية والإدارية والثقافية. (3)

تحدد أهداف الدراسة في الآتي:

(1) جمال حمدان، "شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص 128.
(2) صالح العلي، "جغرافية المدن"، جامعة الموصل، قسم الجغرافيا، 2015، ص 55.
(3) عادل عبد المهدي، "بغداد العاصمة والمركز"، مجلة دراسات عراقية، العدد 14، 2020، ص 22.



١. تحليل النشأة الجغرافية والتاريخية لبغداد وعلاقتها بتمركز الدولة والسلطة.
 ٢. فهم أنماط التوزيع السكاني والخدمي داخل العاصمة وتأثيراتها على التخطيط الحضري.
 ٣. تحديد آثار تمركز مؤسسات الدولة في بغداد على بقية مناطق العراق.
 ٤. تقديم مقترحات لإعادة توزيع الوظائف الإدارية بما يحقق عدالة جغرافية وتنموية.
- تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، إضافة إلى التفسير الجغرافي للظواهر السياسية والبشرية، مع توظيف أدوات مثل الخرائط والبيانات السكانية الرسمية، وتقارير المؤسسات الحكومية، والمراجع الأكاديمية المحكمة. وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، كل منها يضم ثلاثة مباحث، يتناول الفصل الأول البعد التاريخي والجغرافي لنشأة العاصمة، بينما يعالج الفصل الثاني الجانب البشري والديموغرافي، ويتناول الفصل الثالث البنية السياسية والوظيفية للعاصمة بوصفها مركزاً للسلطة.
- وتسعى الدراسة في نهايتها إلى تقديم تصور عملي لإمكانية فك المركزية المفرطة في العاصمة، بما يحقق توازناً وظيفياً وتنموياً في الدولة العراقية، من خلال نماذج مقارنة وتجارب دولية في توزيع السلطة والوظائف الإدارية.

منهجية الدراسة

تمثل المنهجية الركيزة الأساسية في هذه الدراسة، إذ توضح الإطار العلمي الذي تم اتباعه في جمع المعلومات وتحليلها وتفسير النتائج، للوصول إلى استنتاجات دقيقة وموضوعية تتعلق بدور العاصمة بغداد كمركز للدولة والسلطة من منظور جغرافي بشري.

أولاً: منهج البحث المستخدم

أعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الجغرافية والسياسية ذات الطبيعة المركبة. إذ يقوم هذا المنهج على وصف الواقع الحضري والديموغرافي والسياسي لبغداد كما هو، ثم تحليل أبعاده ومكوناته وتأثيراته. قد مكن هذا المنهج الباحث من الربط بين العوامل الجغرافية والبشرية والسياسية التي أسهمت في تكريس بغداد مركزاً للسلطة.

وقد تم توظيف **المنهج التاريخي** لمتابعة مراحل تطور بغداد كعاصمة، منذ تأسيسها في العصر العباسي وحتى العصر الحديث، وتحليل التحولات السياسية والإدارية التي شهدتها المدينة عبر القرون.⁽¹⁾

ثانياً: أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب لجمع البيانات والمعلومات، أبرزها:

١. **تحليل الوثائق والمصادر الرسمية**: شملت تقارير الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات وزارات التخطيط والداخلية والصحة والإعمار والإسكان.
٢. **المراجعة المكتبية للمصادر الأكاديمية والكتب والمجلات العلمية والرسائل الجامعية ذات الصلة** بموضوع البحث.

(1) محمد الأنباري، "مناهج البحث في العلوم الجغرافية"، جامعة بغداد، 2017، ص 34.



٣. الخرائط والبيانات الجغرافية: تم تحليل الخرائط الحضرية والإدارية للعاصمة باستخدام أدوات تحليل جغرافي (GIS) للوصول إلى تصورات مكانية دقيقة. (1)

ثالثاً: مجالات الدراسة

- **المجال المكاني:** شملت هذه الدراسة مدينة بغداد الكبرى وبجانبها الكرخ والرصافة، بما في ذلك أطرافها الإدارية والمناطق غير الرسمية.
- **المجال الزمني:** غطت الدراسة المرحلة الممتدة من تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 حتى سنة 2025، مع التركيز على تحولات ما بعد عام 2003.
- **المجال البشري:** شملت السكان القاطنين في بغداد، والمؤسسات السياسية والإدارية الموجودة فيها والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في المدينة.

رابعاً: مصادر البيانات

تنوّعت مصادر البيانات المعتمدة بين:

١. **مصادر أولية:** تقارير رسمية حكومية، بيانات إحصائية منشورة، خرائط سكانية وإدارية حديثة.
٢. **مصادر ثانوية:** كتب علمية متخصصة، دراسات سابقة، مقالات أكاديمية محكمة، أطروحات جامعية.
٣. **مصادر إلكترونية موثوقة:** قواعد بيانات إحصائية، تقارير دولية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومراكز أبحاث إقليمية. (2)

خامساً: أسلوب تحليل المعلومات

تم تحليل المعلومات باستخدام أسلوبين رئيسيين:

١. **التحليل الكيفي:** لفهم الأبعاد السياسية والاجتماعية والتاريخية المتعلقة بدور بغداد في تشكيل السلطة، وتمثل ذلك في تحليل النصوص والمحتوى.
٢. **التحليل الكمي:** اعتمد على البيانات الإحصائية الخاصة بالكثافة السكانية، التوزيع الجغرافي للخدمات، عدد المؤسسات الحكومية، وغيرها من المؤشرات التي تم عرضها عبر جداول ورسوم بيانية. كما استخدم الباحث مقارنات مرجعية مع مدن وعواصم أخرى لفهم الوضع النسبي للعاصمة بغداد وبيان مدى الحاجة إلى إعادة توزيع الوظائف الإدارية والسياسية.

الفصل الأول: البعد التاريخي والجغرافي لبغداد كمركز للسلطة

المبحث الأول: النشأة التاريخية للعاصمة بغداد

لا يمكن فهم موقع بغداد السياسي الحالي دون الرجوع إلى نشأتها التاريخية التي أسست لمكانتها الجغرافية والبشرية لاحقاً. تأسست بغداد عام 145 هـ (762 م) على يد الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور، الذي اختار موقعها بعناية ليكون مركزاً لحكم الدولة الإسلامية الممتدة آنذاك، وجعل منها عاصمة جديدة

(1) عبد الكريم حسين، "مدخل إلى نظم المعلومات الجغرافية"، دار صفاء، عمان، 2014، ص 55
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "قاعدة بيانات التنمية البشرية في العراق"، بغداد، 2023.



بديلة عن الكوفة التي كانت حاضنة سابقة للخلافة⁽¹⁾. لم يكن هذا الاختيار اعتباطياً، بل استند إلى معايير جغرافية وأمنية وتجارية. فقد تميز موقع بغداد بوجود نهر دجلة، وسهولة الربط مع الطرق البرية التي تصلها بالمناطق الشرقية والغربية، مما جعلها عقدة مواصلات طبيعية وموقعا استراتيجياً لتدفق التجارة والمعرفة والسلطة.

إذ شكل تصميم المدينة في بدايتها نقطة تحول في فن تخطيط العواصم، حيث بنيت بشكل دائري ومحصنة بسور مزدوج وخنق دفاعي، في نمط هندسي يعكس البعد الرمزي والوظيفي للعاصمة السياسية. كانت "المدينة المدورة" أول نواة لبغداد، وقد جمعت في داخلها قصر الخليفة والدوائر الإدارية والجوامع الكبرى، في دلالة واضحة على مركزية الحكم والسلطة منذ النشأة⁽²⁾، هذا التمرکز المبكر للسلطة السياسية والإدارية داخل المدينة خلق مع مرور الزمن نمطا من التقاليد المركزية التي استمرت في الظهور حتى في العصور اللاحقة.

وقد استمرت بغداد في أداء دورها كعاصمة مركزية للخلافة العباسية لقرون، وعلى الرغم مما تعرضت له من حملات وغزوات متكررة، أبرزها الاجتياح المغولي سنة 1258م، والذي أدى إلى انهيار بنيتها السياسية والعلمية لفترة طويلة. إلا أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وما ترسخ فيها من وظائف إدارية وسكانية، ساعد على إعادة إحيائها في فترات لاحقة. في العهد العثماني، ورغم كون بغداد كانت ولاية تابعة، فقد بقيت مركزاً إدارياً وعسكرياً، ما عزز مكانتها كعاصمة إقليمية⁽³⁾.

ومع تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، تم تثبيت بغداد كعاصمة رسمية للدولة الجديدة، وبدأت تتسع تدريجياً لتحضن مؤسسات الحكم والوزارات، وتستقبل موجات متتالية من السكان الباحثين عن فرص العمل والخدمات، ما رسّخ مكانتها كمركز حضري وسكاني وسياسي في آن معا. وقد لعبت بغداد خلال القرن العشرين دوراً بارزاً في تشكيل الهوية السياسية للعراق، حيث كانت مقراً للأنظمة الملكية ثم الجمهورية، ومركزاً للانقلابات والتحولات الكبرى التي عصفت بالبلاد، مما منحها بعداً رمزياً يتجاوز وظيفتها الإدارية⁽⁴⁾.

إن تتبع النشأة التاريخية لبغداد يكشف عن طبيعة العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا والتاريخ والسياسة. فاختيارها عاصمة لم يكن قراراً إدارياً عابراً، بل نتاج رؤية استراتيجية ربطت بين المكان والوظيفة، وجعلت من المدينة إطاراً مادياً ورمزياً لسلطة الدولة عبر العصور، وهذه العلاقة ستظل تؤثر في طبيعة توزيع السلطة في العراق، وفي التحديات التي تواجهها العاصمة حتى اليوم.

المبحث الثاني: الموقع الجغرافي وأثره في التمرکز السياسي

لعب الموقع الجغرافي للعاصمة بغداد دوراً محورياً في تعزيز مكانتها كمركز للسلطة في الدولة العراقية منذ نشأتها وحتى اليوم، فقد تأسست المدينة على ضفاف نهر دجلة، ويعد أحد أهم أنهار المنطقة مما يمنحها هذا مورداً مائياً دائماً، وسهلاً الزراعة والنقل، وأتاح قيام شبكة من العلاقات التجارية والإدارية بين مختلف أنحاء الدولة⁽⁵⁾. كما أن تموضع بغداد في قلب العراق تقريباً، جعل منها نقطة التقاء للطرق البرية والتجارية القادمة من شمال العراق إلى جنوبه، ومن الشرق الإيراني إلى الغرب العربي.

هذا الموقع يمثل عنصراً حيوياً لفهم لماذا اختيرت بغداد عاصمة للدولة العباسية، ثم لاحقاً عاصمة للدولة العراقية الحديثة. فهي تتوسط المناطق الجغرافية العراقية المختلفة، وتجمع بين تأثيرات البيئة الجبلية

(1) عبد العزيز الدوري، "تاريخ بغداد في العصر العباسي"، دار الطليعة، بيروت، 1983، ص 19.

(2) حسن الباشا، "المدينة العربية الإسلامية"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2001، ص 75.

(3) أحمد سوسة، "مياه دجلة والفرات وشؤون العراق المائية"، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، 1974، ص 201.

(4) فاضل الرباعي، "بغداد والتحولات السياسية في القرن العشرين"، مجلة التاريخ المعاصر، العدد 6، بغداد، 2010، ص 89.

(5) عبد الرحمن الشخلي، "جغرافية العراق السياسية"، دار الوراق، بغداد، 2005، ص 91.



الشمالية والسهول الجنوبية، وبين مناخ شبه صحراوي ومناخ نهري، ما أعطاه مرونة في استيعاب التنوع الثقافي والديموغرافي للدولة⁽¹⁾. يضاف إلى ذلك قرب المدينة من الحدود الإيرانية والطرق الدولية، ما جعلها في موقع مراقبة استراتيجي للحدود الشرقية، وساعدها على أداء دورها كمركز للسيطرة العسكرية والإدارية.

الطبيعة الطبوغرافية للمنطقة قد ساعدت في التوسع الحضري، تقع بغداد في سهل رسوبي منبسط، يسمح بالبناء والامتداد العمراني بسهولة نسبية مقارنة بالمناطق الجبلية أو الوعرة. استفادت السلطات المختلفة التي حكمت العراق من هذا الامتداد الطبيعي لتوسيع العاصمة واستيعاب الزيادة السكانية والمؤسسات الإدارية، خصوصاً بعد النمو الكبير في منتصف القرن العشرين⁽²⁾. كما أن هذا الموقع وفر ميزة دفاعية، فالموقع المحاط بالأنهار والمفتوح على الصحارى والسهول، منح المدينة إمكانية المراقبة والإنذار المبكر في حالات الغزو أو الاضطراب.

وعلى الرغم من هذه الميزات، فإن الموقع الجغرافي ذاته يحمل تحديات، خصوصاً في ما يتعلق بالتغيرات المناخية والمخاطر البيئية، مثل التصحر وشح المياه والتلوث، وهي عوامل أصبحت تهدد قدرة بغداد على الاستمرار في أداء وظيفتها كمركز دائم للسلطة، دون حلول تخطيطية استراتيجية⁽³⁾.

من جهة أخرى، فإن تمركز بغداد بهذا الشكل في قلب الدولة، دون وجود توزيع وظيفي مدروس للسلطات بين المحافظات، ساهم في تكريس مركزية مفرطة، انعكست على ضعف التنمية في المناطق الطرفية، وهو ما يطرح تساؤلات حول عدالة التوزيع الجغرافي للسلطة والموارد في العراق.

المبحث الثالث: بغداد في السياق العربي والإقليمي

دور بغداد كعاصمة لم يكن مقتصرًا على حدود الدولة العراقية، بل كانت مركزًا إقليميًا ذو تأثير واسع، خصوصاً في فترات الازدهار الحضاري والعلمي والسياسي. فقد نافست بغداد، عبر العصور، عواصم عربية وإسلامية كبرى مثل دمشق، القاهرة، قرطبة، واسطنبول، من حيث النشاط العلمي والتجاري والإداري⁽⁴⁾. وقد انعكس هذا الدور على موقعها في النظام الإقليمي العربي، حيث بقيت على مدى عقود – لا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين – حاضرة سياسية مؤثرة في القمم والمؤتمرات والتحالفات العربية.

عربيًا، ارتبطت بغداد بالهوية القومية العربية، وكانت موطئًا للحركات السياسية والفكرية، ومركزًا للأنظمة القومية والاشتراكية التي تبنت المشروع العربي في مواجهة الاستعمار. وقد جعل هذا الدور من بغداد عاصمة لها دلالات رمزية عابرة للحدود الوطنية، تتجاوز الدور الإداري التقليدي للعواصم⁽⁵⁾. حتى في فترات التوتر، كما في حقبة الحصار أو ما بعد الغزو الأمريكي عام 2003، ظل لبغداد تأثير معنوي وثقافي في المحيط العربي، من خلال النخب والمتفقين ووسائل الإعلام.

إقليميًا، قد فرضت بغداد نفسها بوصفها حلقة وصل بين المشرق العربي وإيران وتركيا، مستفيدة من موقعها الجغرافي والسياسي. ففي العقود الأخيرة، لعبت دورًا محوريًا في معادلات الأمن الإقليمي، وكانت

(1) أحمد عبد الجبار، "الخصائص الجغرافية لبغداد وأثرها في التخطيط الحضري"، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 27، جامعة بغداد، 2016، ص 42.

(2) يوسف فاضل، "التحولات العمرانية لبغداد خلال القرن العشرين"، مركز التخطيط الحضري، 2002، ص 113.

(3) رعد الجبوري، "الأمن البيئي في العراق"، منشورات جامعة بابل، 2019، ص 69.

(4) هشام شرابي، "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 153.

(5) سمير أمين، "الهوية الثقافية والتحدي الكوني"، دار سينا للنشر، القاهرة، 1994، ص 77.



ساحة للتنافس الإقليمي بين الفاعلين الدوليين، وهذا ما عزز مركزيتها الجيوسياسية رغم الظروف الصعبة التي مرت بها. (1)

وقد دفعت هذه الأدوار بعض الباحثين إلى تصنيف بغداد كـ "عاصمة إقليمية (Regional Capital)" لا تقتصر على أداء وظائف داخلية فقط، بل تسهم في صياغة السياسات والتحالفات العابرة للدولة. هذا الموقع يجعل من بغداد نموذجاً خاصاً بين العواصم العربية التي تفتقر إلى الوزن الجغرافي والسياسي المشابه، كما هو حال عمان أو صنعاء مثلاً.

ومع ذلك، فإن أداء بغداد لهذا الدور الإقليمي لا يمكن أن يستمر دون تعزيز بنيته الداخلية، إذ إن ضعف الخدمات، وتدهور الأمن، وتضخم البيروقراطية، كلها عوامل تهدد هذه المكانة وتضعف من قدرتها على الاستمرار بوصفها مركزاً استراتيجياً قوياً.

الفصل الثاني: التحليل الجغرافي البشري لبنية بغداد

المبحث الأول: التوزيع السكاني والخصائص الديموغرافية

التوزيع السكاني يعد من أبرز المؤشرات الجغرافية البشرية التي تكشف مدى تمركز النشاط البشري ومدى تأثير العاصمة في استقطاب السكان. حيث شهدت بغداد على مدى العقود الماضية نمواً سكانياً متسارعاً جعلها المدينة الأكبر في العراق من حيث عدد السكان، إذ تجاوز عدد سكانها اليوم 8 ملايين نسمة وفق التقديرات الأخيرة للجهاز المركزي للإحصاء (2). وساهم هذا النمو في إحداث تغييرات جوهرية في البنية السكانية والعمرانية والاجتماعية للمدينة.

إن أحد أهم سمات التوزيع السكاني في بغداد هو عدم التوازن بين المناطق، إذ تتركز النسبة الأكبر من السكان في الأحياء الشعبية والعشوائية مثل مدينة الصدر، والشعلة، والدورة، وهي مناطق شهدت توسعاً سريعاً خارج التخطيط الرسمي، ما أدى إلى مشكلات في الخدمات والبنية التحتية (3). وفي المقابل، تحتضن مناطق مثل الكرادة والمنصور والجادرية كثافات أقل وخدمات أفضل، ما يعكس وجود تفاوت اجتماعي واقتصادي واضح.

من الناحية الديموغرافية، فإن التركيب العمري لسكان بغداد يميل إلى الشباب، إذ تُشكّل الفئة العمرية أقل من 30 سنة النسبة الغالبة، بما يزيد عن 60% من إجمالي السكان، وهي نسبة تعكس طبيعة مجتمعية فنية، لكنها في ذات الوقت تُشكّل تحدياً للمدينة في مجالات التعليم، والتوظيف، والإسكان (4).

أما من حيث التركيب الديني والطائفي، فإن بغداد تحتضن تنوعاً سكانياً كبيراً يشمل السنة والشيعية والمسيحيين والصابئة، ولكن الأحداث السياسية والنزاعات الطائفية التي شهدتها البلاد بعد عام 2003 أثرت على هذا التنوع، إذ شهدت العاصمة موجات نزوح وتهجير داخلي أعادت رسم الخريطة الطائفية في المدينة، وأدت إلى نوع من التمرکز الطائفي في مناطق محددة (5).

تُظهر هذه المؤشرات أن التوزيع السكاني في بغداد لا يخضع فقط للعوامل الجغرافية أو الاقتصادية، بل تحكمه عوامل اجتماعية وأمنية وسياسية، وهي عناصر تفرض تحديات كبيرة على الإدارة الحضرية للمدينة.

(1) عبد الله النفيسي، "العراق وإيران - الجغرافيا السياسية والتداخل المذهبي"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2010، ص 102.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، "التقرير السنوي لإحصاءات السكان"، بغداد، 2023، ص 11.

(3) ناصر الكعبي، "السكن العشوائي في بغداد"، مجلة التخطيط الحضري، العدد 9، جامعة بغداد، 2019، ص 46.

(4) زيد الخفاجي، "الديموغرافيا الحضرية لبغداد"، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2016، ص 60.

(5) نجلاء حسن، "التحولات الطائفية في بغداد بعد 2003"، المركز العراقي للدراسات، 2020، ص 33.



المبحث الثاني: التنظيم الحضري والعمراني

تعاني بغداد من تباينات واضحة في التنظيم الحضري، وهي نتاج لعقود من النمو العشوائي، والسياسات التخطيطية غير المتوازنة، وضعف الرقابة العمرانية. فالمدينة التي كانت مخططة في بدايات القرن العشرين وفق النموذج الأوروبي في مناطق مثل الكرادة والرصافة، بدأت تشهد في العقود الأخيرة انتشاراً كبيراً للأحياء غير النظامية، ما شكل ضغطاً على البنية التحتية والخدمات العامة.⁽¹⁾

التوسع العمراني الأفقي هو السمة البارزة لتخطيط المدينة، حيث لا تزال غالبية المناطق تفتقر إلى الأبنية العمودية أو أنظمة النقل الجماعي المتطورة، ما يخلق عبئاً إضافياً على الطرق ووسائل النقل. ومن جهة أخرى، يعاني التنظيم العمراني من غياب التوزيع العادل للخدمات، فبعض الأحياء مثل الغزالية أو الحارثية تنعم بشبكات متكاملة من الماء والكهرباء والصرف الصحي، بينما تعاني مناطق مثل حي العامل أو الحرية من نقص حاد في هذه الخدمات.⁽²⁾

أن ضعف التنسيق بين المؤسسات البلدية وهيئات التخطيط، وغياب قاعدة بيانات حضرية دقيقة، أدى إلى انتشار البناء العشوائي حتى في مناطق كانت ضمن المخطط التنظيمي سابقاً. ويضاف إلى ذلك أن الملكيات غير المسجلة والتعدي على أراضي الدولة ساهم في تعقيد المشهد الحضري.⁽³⁾

وتظهر مؤشرات التلوث البيئي والانبعاثات والنفايات الصلبة كأحد أهم مظاهر سوء التنظيم الحضري، لا سيما في ظل غياب نظم متطورة لإدارة النفايات وإعادة التدوير. وكما ساهمت الأزمة السكنية في إنشاء آلاف الوحدات غير الرسمية على أطراف المدينة، ما أدى إلى التهام المساحات الزراعية.

يمكن القول إن بغداد تحتاج إلى إعادة هيكلة تنظيمية، تبدأ من تحديث المخطط الهيكلي الشامل، وتفعيل أنظمة الرقابة والتخطيط الحضري، مع إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية العمرانية، لضمان استدامة النمو الحضري وتوازنه.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية البشرية

مؤشرات التنمية البشرية تمثل أحد المعايير الأساسية لقياس جودة الحياة في المدن، وهذه المؤشرات في بغداد تشير إلى تباينات حادة بين مناطقها المختلفة، وعلى الرغم كونها العاصمة. فمستويات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية تختلف بشكل كبير بين أحياء المدينة، ما يدل على وجود فجوة تنموية بين المركز والأطراف.⁽⁴⁾

في مجال التعليم، تضم بغداد عدداً من الجامعات والمراكز التعليمية المرموقة، مثل جامعة بغداد والجامعة التكنولوجية، إلا أن مناطق واسعة من المدينة تفتقر إلى مدارس مؤهلة أو مكتظة بالطلبة. وتُظهر تقارير وزارة التربية أن أكثر من 40% من المدارس في بغداد تعاني من نقص في الكوادر أو البنية التحتية.⁽⁵⁾

أما القطاع الصحي، فعلى الرغم من تمركز أهم المستشفيات الحكومية والخاصة في العاصمة، فإن الخدمات الطبية تتركز في مناطق محددة مثل الكرخ والكرادة، بينما تفتقر المناطق الطرفية إلى مستشفيات متخصصة، وتعاني من نقص الأدوية والتجهيزات.⁽⁶⁾

(1) سعدي البديري، "التخطيط العمراني لبغداد"، دار دجلة، عمان، 2011، ص 101.

(2) نواف الطائي، "المشكلات الحضرية في العاصمة العراقية"، مجلة العمران والتنمية، العدد 13، 2022، ص 55.

(3) وزارة الإعمار والإسكان، "الخطة الاستراتيجية لإعادة تنظيم العاصمة"، بغداد، 2020، ص 19.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية في العراق"، بغداد، 2022، ص 29.

(5) وزارة التربية العراقية، "تقرير واقع التعليم في بغداد"، 2021، ص 14.

(6) وزارة الصحة العراقية، "الخطة الوطنية لتحسين الخدمات الصحية"، بغداد، 2020، ص 18.



فيما يتعلق بمؤشرات الدخل وفرص العمل، فإن العاصمة تحتضن غالبية المؤسسات الحكومية، ما يجعلها وجهة مفضلة للباحثين عن العمل. ولكن في الوقت نفسه، تعاني قطاعات واسعة من البطالة المقنعة، خاصة بين الشباب والخريجين، مع تزايد الاعتماد على القطاع غير الرسمي. ويُضاف إلى ذلك أن تكاليف المعيشة في بغداد ترتفع باستمرار، وهو ما يضعف القوة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود.

كل هذه المؤشرات تشير إلى حاجة ملحة لإعادة توزيع الموارد والخدمات داخل العاصمة بشكل متوازن، وتحسين التخطيط التنموي عبر أطر استراتيجية تعتمد على البيانات والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثالث: بغداد كعاصمة سياسية ومركز للسلطة

المبحث الأول: تمركز مؤسسات الدولة في بغداد

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، قد تم اختيار بغداد لتكون العاصمة الرسمية ومركز إدارة الدولة. وقد انعكس هذا القرار على جميع مؤسسات الحكم، إذ أصبحت المدينة مقراً للرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب. إضافة إلى ذلك، تمركزت الوزارات والمؤسسات السيادية، والهيئات المستقلة، والسفارات الأجنبية، في العاصمة، مما عزز من دورها كمركز لصنع القرار في العراق. (1)

ويؤكد هذا التمركز أن بغداد لا تمثل فقط العاصمة الإدارية للدولة، بل هي مركز القرار السياسي بكل مستوياته. فجميع التعيينات العليا، والقوانين، والسياسات، والخطط، تتم من داخل مؤسساتها، ما يجعل المدينة محوراً للسلطة والتوجيه، وواجهة للعلاقات الدولية والداخلية للدولة العراقية.

حيث تمثل المنطقة الخضراء في قلب بغداد أبرز مثال على هذا التمركز، حيث تحتوي على مقر الحكومة ومجلس النواب والسفارات الكبرى، وقد نشأت هذه المنطقة كمنطقة مغلقة ومحروسة بعد عام 2003، مما زاد من رمزية العاصمة بوصفها فضاءً محصوراً للسلطة والنخبة السياسية. (2) وتُعد هذه المركزية أحد العوامل التي جعلت بغداد بيئة سياسية حساسة، حيث غالباً ما ترتبط الأزمات الأمنية أو السياسية بوقائع تحدث في نطاقها.

ويؤدي تمركز المؤسسات في بغداد إلى تركيز الوظائف الإدارية والمالية، ما يجعل منها بيئة جاذبة للباحثين عن فرص العمل في القطاع الحكومي، وبالتالي ينعكس ذلك على التركيب الاقتصادي والديموغرافي للمدينة. كما يؤدي ذلك إلى ضغوط على البنية التحتية، والمواصلات، والخدمات، نظراً لتوافد يومي عشرات الآلاف من الموظفين والمراجعين من المحافظات. (3)

وعلى رغم محاولات الحكومات العراقية المتعاقبة إنشاء بعض الهيئات خارج بغداد، فإن الغالبية الكبرى للوظائف السيادية والقرارات لا تزال تتمركز في العاصمة، وهو ما يمثل تحدياً لمفهوم التوازن الإداري في الدولة.

المبحث الثاني: تحديات العاصمة بوصفها مركزاً للسلطة

إن تمركز السلطة السياسية في بغداد لم يكن دون كلفة، فقد واجهت العاصمة بوصفها الحاضنة لكل مؤسسات الحكم، العديد من التحديات الأمنية والإدارية والاجتماعية، وكانت الأحداث الأمنية الكبرى، من

(1) إبراهيم الجنابي، "الدولة العراقية الحديثة: التأسيس والبنية"، دار الوراق، بغداد، 2015، ص 97.

(2) مهند الدليمي، "المنطقة الخضراء: الجغرافيا السياسية لسلطة ما بعد 2003"، مركز بغداد للدراسات، 2020، ص 44.

(3) تقرير وزارة التخطيط، "التمركز المؤسسي في العاصمة"، بغداد، 2022، ص 23.



التفجيرات إلى الاغتيالات، مركزة في بغداد خلال سنوات ما بعد 2003، ما جعلها مدينة محفوفة بالمخاطر، وهدد مؤسساتها وشلّ حركتها في فترات حرجة.⁽¹⁾

من الناحية الأمنية، أدى احتكار الدولة المركزية للمؤسسات في العاصمة إلى استهدافها من قبل الجماعات المسلحة، التي وجدت في بغداد رمزاً للسلطة والنفوذ. وقد أدى هذا إلى عسكرة المدينة، وانتشار نقاط التفيتيش، والجران الإسمنتية، والمناطق المحصنة، ما جعل منها مدينة ذات طابع أمني شديد.⁽²⁾

أما من الناحية الإدارية، فإن حجم المهام الملقاة على المؤسسات المركزية في العاصمة يفوق طاقتها، إذ لا توجد تفويضات كافية للمحافظات لإدارة شؤونها، ما يؤدي إلى تراكم الأعمال في بغداد، وتأخر الإنجاز، وتعقيد الإجراءات البيروقراطية. وهذا النوع من التمرکز يؤدي إلى فجوة بين المواطن والدولة، خصوصاً في المحافظات البعيدة عن العاصمة.

من جهة أخرى، فإن الحياة السياسية في بغداد تشهد كثافة حزبية وطائفية وإعلامية كبيرة، مما يخلق بيئة تنافسية شديدة وتوترات دائمة. ويؤدي هذا إلى صعوبة إدارة العاصمة باعتبارها مدينة مدنية، بسبب استنزاف طاقاتها في الصراعات السياسية اليومية. كما أن النزوح السياسي بات ظاهرة لافتة، إذ انتقل كثير من السياسيين ورجال الأعمال للإقامة داخل المناطق المحصنة في بغداد، ما خلق نوعاً من الفصل الطبقي والمكاني داخل المدينة.⁽³⁾

تحديات العاصمة تتجاوز الإطار المحلي، فهي تمثل أزمة في بنية الدولة نفسها، إذ إن التمرکز المفرط في الحكم ينعكس سلباً على الكفاءة الإدارية والعدالة في توزيع الموارد، ويحول بغداد من مدينة لكل العراقيين إلى مدينة للنخبة السياسية.

المبحث الثالث: آفاق اللامركزية وتطوير وظيفة العاصمة

مع تصاعد التحديات الناتجة عن التمرکز المفرط للسلطة في بغداد، باتت الحاجة إلى نماذج إدارية أكثر توازناً ضرورة ملحة، فقد بدأت بعض الحكومات العراقية منذ عام 2015 بطرح فكرة اللامركزية الإدارية، وتم إصدار قوانين تعطي مجالس المحافظات صلاحيات أوسع، إلا أن التنفيذ العملي لا يزال محدوداً ومتعثراً.⁽⁴⁾

وتشير التجارب الدولية إلى أن بعض الدول التي واجهت مشكلات مشابهة – مثل تركيا وماليزيا – اعتمدت سياسة توزيع مراكز السلطة والوظائف بين مدن متعددة. ففي تركيا على سبيل المثال، تم توزيع عدد من الهيئات المستقلة والاقتصادية في مدن مثل إزمير وأنقرة، على الرغم من أن العاصمة السياسية هي أنقرة، بينما في ماليزيا تم نقل بعض الوزارات إلى مدينة "بوتراجايا" لتخفيف العبء عن العاصمة كوالالمبور.⁽⁵⁾

أما في العراق، فإن التفكير في إنشاء مدينة إدارية جديدة خارج بغداد – كما طُرح في فترات سابقة – يمكن أن يكون حلاً طويل الأمد، شرط أن يتم وفق دراسات علمية واقتصادية دقيقة، وتضمن عدم تكرار مشكلات المركزية. كما أن تعزيز البنية الإدارية للمحافظات وتفويضها بصلاحيات أوسع سيقال من الضغط على بغداد، ويعيد التوازن إلى الدولة.

(1) فؤاد علي، "الخرائط الأمنية لبغداد"، مجلة الأمن الوطني، العدد 15، 2021، ص 63.

(2) باسم الراوي، "التحولات الحضرية في ظل الصراع السياسي"، جامعة النهرين، 2019، ص 87.

(3) مركز البيان للدراسات، "رصد حركة النخب السياسية في بغداد"، بغداد، 2020، ص 55.

(4) مجلس النواب العراقي، "قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل"، بغداد، 2019، ص 4.

(5) سعيد الصميدعي، "نماذج اللامركزية في العواصم الدولية"، مجلة الإدارة العامة، العدد 7، جامعة الكوفة، 2020، ص 29.



لا بد من الاعتراف بأن بغداد ستظل تلعب دوراً مركزياً في السياسة العراقية، بحكم التاريخ والموقع، لكن ذلك لا يمنع من إعادة تعريف هذا الدور بطريقة أكثر عدالة وتوازناً، تنقل العاصمة من كونها مركزاً مغلقاً للسلطة إلى مركز تنموي إداري يتفاعل مع محيطه، ويوزع قدراته على كامل البلاد.⁽¹⁾

إن الانتقال من المركزية الصلبة إلى اللامركزية المرنة لا يعني إضعاف الدولة، بل يمثل انتقالاً نحو نموذج أكثر فعالية في إدارة الموارد والسكان والخدمات، ويمنح العاصمة دوراً أكثر استقراراً واستدامة.

الخاتمة

بعد استعراض وتحليل الأبعاد المتعددة للعاصمة بغداد، عبر الفصول الثلاثة، أمكن التوصل إلى عدد من النتائج الجوهرية التي تعكس طبيعة العلاقة بين الجغرافيا والدولة، وبين السلطة والمكان. لقد كشفت الدراسة عن طبيعة تمركز السلطة في بغداد بوصفها عاصمة سياسية وتاريخية، وتوضّحت أبعاد هذا التمركز في ضوء السياقات الجغرافية، الديموغرافية، والتنمية.

أولاً: أظهرت الدراسة أن **النشأة التاريخية لبغداد** كانت حاسمة في ترسيخ موقعها كعاصمة سياسية للدولة الإسلامية في العهد العباسي، وأن هذا الموقع لم يكن عفويًا بل نتاج لاختيار مدروس اعتمد على المعايير الجغرافية والأمنية والاقتصادية، كما ساهم الموقع الوسيط لبغداد في وسط العراق، وقربها من مجاري نهريه وطرق تجارية حيوية، في تحويلها إلى مركز إداري دائم عبر العصور.

ثانياً: أظهرت الدراسة أن **البنية السكانية لبغداد** تعاني من عدم التوازن، وتوزيع غير عادل في الخدمات، مع تفاوتات واضحة بين أطراف المدينة ومراكزها. كما ظهر أن العوامل الديموغرافية، لا سيما التركيبة العمرية الشابة والهجرة الداخلية، تمارس ضغطاً كبيراً على البنية التحتية والخدمات الأساسية في العاصمة.

ثالثاً: أوضحت الدراسة أن **مظاهر المركزية السياسية** المتجذرة في بغداد تؤثر سلباً على التنمية المتوازنة بين المحافظات. فالعاصمة تحتكر معظم المؤسسات السيادية، وتستحوذ على الجزء الأكبر من التوظيف الحكومي والخدمات، ما أدى إلى إضعاف قدرات المحافظات الأخرى، وزيادة التفاوت في التنمية والخدمات، ومفاومة التبعية للعاصمة.

رابعاً: أوضحت الدراسة أن **التحديات الأمنية والإدارية التي تواجهها بغداد** مرتبطة عضويًا بكونها مركزاً للسلطة. إذ إن معظم الأحداث الأمنية والسياسية تتركز فيها، مما يهدد وظيفتها المدنية، ويجعلها ساحة للصراعات السياسية بدل أن تكون فضاءً حضريًا عامًا جامعًا لكل العراقيين.

خامساً: تُظهر التجارب الإقليمية والدولية المقارنة أن **تبني اللامركزية الإدارية وتوزيع الوظائف الحكومية على مدن متعددة** يمكن أن يخفف من الضغط على العاصمة، ويمنح الدولة قدرة أعلى على إدارة شؤونها بكفاءة. كما أن فكرة إنشاء "مدينة إدارية جديدة" خارج بغداد، كما هو الحال في مصر وماليزيا، يمكن أن تكون إحدى الحلول المستقبلية المستدامة.

التوصيات

بناءً على ما تقدم، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية:

(1) إعادة توزيع الصلاحيات الإدارية بين المركز والمحافظات، بما يعزز من قدرة المحافظات على إدارة شؤونها ذاتياً ويخفف العبء عن العاصمة.

(1) غسان الطائي، "بغداد والتنمية الموزعة"، مركز دراسات المستقبل، 2021، ص 38.



- ٢) تحديث المخطط الهيكلي للعاصمة بغداد ليأخذ بعين الاعتبار التوسع الحضري، والنمو السكاني، والحاجة لإعادة تأهيل البنية التحتية.
- ٣) تفعيل اللامركزية التشريعية والتنفيذية من خلال دعم قوانين تفويض السلطات للمجالس المحلية، وضمان تطبيقها بفعالية على أرض الواقع.
- ٤) تشجيع الاستثمار في المدن الطرفية وإنشاء مراكز إدارية واقتصادية بديلة في محافظات مثل البصرة، نينوى، وكربلاء، لتعزيز التوازن التنموي.
- ٥) إجراء دراسات جدوى تفصيلية لإنشاء مدينة إدارية جديدة خارج بغداد، تكون مقراً للمؤسسات السيادية والإدارات العليا، بما يقلل من الضغط الأمني والسكاني والخدمي على العاصمة.
- ٦) تحسين نظم النقل العام والمواصلات داخل بغداد، وتحديث البنى التحتية في ضوء الحاجة المتزايدة للسكان، والتوسع العمراني.

المقترحات

- ١) دراسة مقارنة بين بغداد وعواصم عربية أخرى (القاهرة، دمشق، عمان) من حيث تأثير المركزية على التنمية.
- ٢) بحث أثر الهجرة الداخلية من المحافظات إلى بغداد على التغيرات الديموغرافية والسياسية في المدينة.
- ٣) تحليل دور وسائل الإعلام والسياسة الحزبية في تشكيل صورة بغداد كعاصمة سياسية ومركز للصراع.
- ٤) تقييم السياسات الحكومية المتعلقة بإعادة توزيع الوظائف الإدارية خارج العاصمة.
- ٥) دراسة إمكانية إعادة هيكلة التقسيم الإداري للعراق بإنشاء أقاليم أو مناطق ذات إدارة مستقلة لتقليل الضغط على بغداد.

قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم الجنابي، الدولة العراقية الحديثة: التأسيس والبنية، دار الوراق، بغداد، 2015.
٢. أحمد سوسة، مياه دجلة والفرات وشؤون العراق المائية، وزارة الإعلام، بغداد، 1974.
٣. أحمد عبد الجبار، الخصائص الجغرافية لبغداد وأثرها في التخطيط الحضري، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة بغداد، العدد 27، 2016.
٤. باسم الراوي، التحولات الحضرية في ظل الصراع السياسي، جامعة النهدين، 2019.
٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العراق، بغداد، 2022.
٦. جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1993.
٧. الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان العامة - بغداد، وزارة التخطيط، 2023.
٨. حسن الباشا، المدينة العربية الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2001.
٩. زيد الخفاجي، الديموغرافيا الحضرية لبغداد، أطروحة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2016.
١٠. سعدي البديري، التخطيط العمراني لبغداد، دار دجلة، عمان، 2011.
١١. سعيد الصميدعي، نماذج اللامركزية في العواصم الدولية، مجلة الإدارة العامة، جامعة الكوفة، العدد 7، 2020.



١٢. سمير أمين، الهوية الثقافية والتحدي الكوني، دار سينا للنشر، القاهرة، 1994.
١٣. صالح العلي، جغرافية المدن، جامعة الموصل، قسم الجغرافيا، 2015.
١٤. عبد الرحمن الشبخلي، جغرافية العراق السياسية، دار الوراق، بغداد، 2005.
١٥. عبد العزيز الدوري، تاريخ بغداد في العصر العباسي، دار الطليعة، بيروت، 1983.
١٦. عبد الكريم حسين، مدخل إلى نظم المعلومات الجغرافية، دار صفاء، عمان، 2014.
١٧. عبد الله النفيسي، العراق وإيران – الجغرافيا السياسية والتداخل المذهبي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2010.
١٨. غسان الطائي، بغداد والتنمية الموزعة، مركز دراسات المستقبل، 2021.
١٩. فؤاد علي، الخرائط الأمنية لبغداد، مجلة الأمن الوطني، العدد 15، 2021.
٢٠. مجلس النواب العراقي، قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل، بغداد، 2019.
٢١. محمد الأنباري، مناهج البحث في العلوم الجغرافية، جامعة بغداد، 2017.
٢٢. مركز البيان للدراسات، رصد حركة النخب السياسية في بغداد، بغداد، 2020.
٢٣. مهدي الدليمي، المنطقة الخضراء: الجغرافيا السياسية لسلطة ما بعد 2003، مركز بغداد للدراسات، 2020.
٢٤. نجلاء حسن، التحولات الطائفية في بغداد بعد 2003، المركز العراقي للدراسات، 2020.
٢٥. نواف الطائي، المشكلات الحضرية في العاصمة العراقية، مجلة العمران والتنمية، العدد 13، 2022.
٢٦. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
٢٧. وزارة الإعمار والإسكان، الخطة الاستراتيجية لإعادة تنظيم العاصمة، بغداد، 2020.
٢٨. وزارة التربية العراقية، تقرير واقع التعليم في بغداد، 2021.
٢٩. وزارة الصحة العراقية، الخطة الوطنية لتحسين الخدمات الصحية، بغداد، 2020.
٣٠. يوسف فاضل، التحولات العمرانية لبغداد خلال القرن العشرين، مركز التخطيط الحضري، 2002.